UNITED NATIONS الأمم المتحدة

United Nations Support Mission In Libya
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ترجمة غير رسمية

UNSMIL/OSRSG/2015/68 27 نيسان/أبريل 2015

أصحاب السعادة،
المشاركون الكرام في الحوار السياسي الليبي،
السيدات والسادة المحترمون،

ستجدون مرفق طيه النص المحدث لمسودة المقترح التي من المتوقع أن تشكل قاعدة الاتفاق السياسي الشامل الذي سوف يضع حدا للنزاع السياسي والعسكري في ليبيا. وتعد الوثيقة نصاً موسعاً للمسودات التي تمت مناقشتها خلال جولات الحوار السابقة، كما أنها تحتوي على بعض التغييرات الهامة التي أعتقد أنها تعكس بشكل واضح مشاركتكم ومساهماتكم البناءة في عملية الحوار. ويقدم النص الحالي رؤية للهيكلة المؤسسية والترتيبات الأمنية التي سوف تدعم ما تبقى من المرحلة الانتقالية.

ولن تلبي هذه المسودة كامل توقعات جميع الأطراف، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات على المؤسسات المختلفة. غير أنها قطعت شوطاً كبيراً نحو إيجاد أرضية مشتركة لاتفاق سياسي منصف ومعقول يعالج شواغل كافة الأطراف.

كما تنص مسودة الاتفاق على فترة انتقالية محدودة بمدة لا تتجاوز العامَيْن. وترسم الخطوط العريضة لرؤية تستنير بمبادئ الديمقراطية، بما في ذلك الفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات نزيهة، والرفض القاطع للعنف والإرهاب، واحترام حقوق الإنسان. وهذه كلها مبادئ اتفقتم جميعكم على أنها يجب أن تشكل أساساً للدولة الليبية الحديثة والديمقراطية.

وتسعى المسودة إلى تأسيس سلطة تنفيذية قادرة ترتكز على فصل واضح بين السلطات. وبالنظر إلى السياق الليبي الحالي وتجربة مرحلة ما بعد الثورة، فإن هذا يعد أمراً ذو أهمية حيوية للجهود الرامية إلى تجاوز التحديات الصعبة التي تواجه ليبيا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تنص على تأسيس مجلس دولة تم تحديد صلاحياته بشكل كامل. وغني عن القول أن هذه الصلاحيات لا تلبي توقعات بعض الأطراف، فيما يرى البعض الآخر أنها زائدة عن الحد.

كما تحدد المسودة مقترحاً جديداً يتعلق بالهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور ينص على تمديد ولايتها وإطارها الزمني وذلك في ضوء الصعوبات المهولة التي واجهها خلال الأشهر الماضية، ويعود ذلك بشكل كبير إلى الاستقطاب السياسي المتزايد واندلاع أعمال القتال المسلح التي تلت ذلك.

وتستند مسودة هذا الاتفاق في صميمها إلى عدم المساس بالعملية الديمقراطية وفي قبول القرارات القضائية. وهذا يشمل احترام نتائج الانتخابات الديمقراطية التي جرت في ليبيا في حزيران/يونيو 2014، إضافة إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع حدوث فراغ دستوري تماشياً مع

مبدأ استمرارية الدولة. وهذه ممارسة راسخة في العديد من الأنظمة القضائية والسياسية حول العالم، وهي ممارسة يمكن الاستشهاد بها، لأسباب وجيهة، فيما يتعلق بالحكم الصادر عن الدائرة الدستورية في المحكمة العليا في ليبيا في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

ولقد أكدت مراراً وتكراراً في كافة اجتماعاتي مع كل الأطراف أن نجاح أي اتفاق سياسي سوف يتوقف في نهاية المطاف على روح التعاون بين مختلف المؤسسات، وهو أمر ينبغي على جميع أطراف هذا الاتفاق دعمه باستمرار. وسيكون هذا أمراً أساسياً في سياق تهيئة البلاد للاستفتاء على الدستور والانتخابات، ووضعها في نهاية المطاف على مسار راسخ نحو ديمقراطية واستقرار طويلا الأمد.

ففي ديمقراطيات العالم، تتمكن الأنظمة السياسية من خلال التعاون الجيد بين مؤسسات الدولة من جني فوائد الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي لشعوبها. وهذا هو نموذج التعاون الإيجابي والمعزز الذي تسعى مسودة الاتفاق إلى محاكاته.

وبوضع ذلك بعين الاعتبار، أحث جميع الأطراف إلى إظهار المرونة اللازمة وروح التسوية الضرورية لإعلاء المصلحة الوطنية العليا لبلادهم. لقد قدم الشعب الليبي تضحيات لا حد لها خلال السنوات الأربع الماضية في نضالهم من أجل الحرية ومستقبل أفضل. ولقد حان الوقت الآن لوضح حد نهائي للنزاع في ليبيا ولمعاناة شعبها. وسوف يتوقف الكثير على التزامكم بإنهاء النزاع في ليبيا وتقديم التسويات اللازمة من أجل السلام.

وفي حال تم التوصل إلى توافق حول مسودة هذا الاتفاق، فإن المجتمع الدولي قد أعطى ضمانات أنه سوف يقوم بأقصى ما في وسعه من أجل تقديم المساعدة اللازمة لدعم هذه المرحلة الجديدة في انتقال ليبيا السياسي. ويشمل هذا آليات تعاون محسنة لعمليات المراقبة والعمليات الإنسانية ودعم الحكم الرشيد على جميع المستويات. وسيكون هذا ضرورياً لإيجاد نهج ناجع يمكّن ليبيا والمجتمع الدولي من العمل بصورة مشتركة لتخطي التحديات العديدة التي تواجه ليبيا، بما في ذلك الإرهاب والهجرة غير الشرعية التي ينبغي التصدي لها كمسألة ذات أولوية قصوى.

إن حوادث الوفاة المأساوية لمئات المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط خلال الأسبوع الماضي، بالإضافة إلى عمليات الإعدام الهمجية التي ارتكبت بحق المواطنين الإثيوبيين في ليبيا، يجب أن تكون تذكيراً مؤثراً للمسؤولية الأخلاقية التي تقع الآن على عاتقكم كقادة وممثلين للشعب الليبي.

وفيما يتعلق بالخطوات القادمة، أود أن أقترح عليكم ما يلي:

1. تقوم الأطراف الرئيسية والمشاركون بإبلاغي كتابة إن كانت البنود العامة لمسودة هذا الاتفاق مقبولة، بما في ذلك أي تحفظات رئيسية لديهم. والرجاء إرسال أي مقترحات بالتعديل لي في موعد أقصاه يوم الأحد الموافق 3 أيار/مايو 2015.

2. على افتراض وجود قبول واسع لفحوى الاتفاق، سأقوم بالدعوة إلى عقد جولة جديدة وأخيرة للمشاورات يجب علينا أن نعمل خلالها على الانتهاء من نص الاتفاق، والموافقة على إطار زمني لجمع مختلف مسارات الحوار في احتفال يتم خلاله توقيع هذا الاتفاق رسمياً وتشكيل حكومة وفاق وطني.

وفي هذه الأثناء، سأبدأ بإجراء مشاورات فوراً مع الأطراف لمناقشة ترشيحات مناصب رئيس مجلس الوزراء ونائبيه.

كما أنوي كذلك أن أدعو إلى عقد اجتماع لمسار الأمن خلال الأيام القادمة. فمن أجل مصلحة البلاد والشعب الليبي الذي لا يزال يعاني من وطأة النزاع وفي أمس الحاجة إلى مساعدة، أطلب من جميع الأطراف السياسية والأمنية ذات الصلة أن تُظهر روح التعاون والالتزام بغية تمكين انعقاد هذا الاجتماع. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الجيش والمجموعات المسلحة يجب أن يشاركوا ويدعموا الحل السياسي. فمن الضروري أن يستكملوا الاتفاق من خلال خارطة طريق محددة لتنفيذ الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

وأنوي كذلك الدعوة لعقد اجتماع لزعماء القبائل قريباً، حيث ترى الأمم المتحدة أن مشاركتهم ودعمهم هما أحد الأسس الرئيسية لزيادة ضمان نجاح هذا الاتفاق.

وبعد أشهر من المناقشات والمفاوضات المكثفة، والاجتماعات العديدة مع جميع الأطراف، أنا على ثقة أننا شارفنا على الخطوات النهائية في هذه المرحلة من عملية الحوار. لقد آن الأوان للأطراف الرئيسية والمشاركين في هذه العملية أن يقرروا فيما إذا كانوا يريدون أن يتخذوا هذه الخطوة الرئيسية والشُجاعة نحو التوصل إلى حل سياسي بتيسير من الأمم المتحدة وبدعم من المجتمع الدولي. وسيكون البديل استمرار القتال وجر البلاد إلى مزيد من الفوضى والدمار.

ويتطلب قبول هذه المسودة ملكية ومسؤولية كاملة من جانب الأطراف الرئيسية والمشاركين. وسأقوم بتقديم إحاطة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الأربعاء الموافق 29 نيسان/أبريل حول آخر التطورات المتعلقة بعملية الحوار السياسي والتحديات التي تواجه ليبيا. وليس لدي أدنى شك أن مجلس الأمن سيتابع التطورات عن كثب في الوقت الذي يقوم فيه بالنظر في الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها فيما يتعلق بليبيا ودعم انتقالها السياسي.

وأنا واثق أنه في حال قامت الأطراف المختلفة بالإشارة إلى موافقتها على هذا الاتفاق، أن ذلك سيشكل لحظة تاريخية في انتقال بلادها نحو الديمقراطية، والتي ستتيح للشعب الليبي فرصاً عديدة لجني أرباح السلام والاستقرار والتنمية طويلة الأمد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

برناردينو ليون غروس

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

المشاركون في الحوار السياسي الليبي
ليبيا